

السياسة الاستيطانية في المنطقة الممتدة ما بين مينا والضفة اليسرى لشلف (الجزائر) فيما بين 1850-1900

أ.ة: ليلى بلقاسم

أ.د: ابراهيم مهديد

جامعة وهران 01 أحمد بن بلة.

مقدمة:

عدت المنطقة الممتدة من الشلف الأسفل إلى غاية منخفض مينا ما بين 1850 إلى 1900 مسرحا للهجرات السكانية التي كانت تغذيها الدعاية الاستعمارية في أوروبا للراغبين في الاستقرار بهدف تحقيق المشروع الاستيطاني القائم على الأرض.

تم انشاء هذه المراكز وتوسيعها على حساب ملكيات الجزائريين في المناطق الخصبة والسهلية حيث الروافد المائية والظروف المناخية انطلاقا مما صرح به بيجو (Bugeaud): "يجب أن نزل المعمرين في كل مكان كانت مياهه عذبة وأرضه خصبة وجعلهم ملاكين دون محاولة التعرف على أصحابها".

وانطلاقا من ذلك سنحاول معالجة الموضوع وفق الاشكالية التالية:
كيف تمت حيازة الأراضي لتأسيس المركز الاستيطانية بالمنطقة فيما بين 1850-1900؟ وما هي الأساليب الكولونيالية لترسيخ المشروع الاستيطاني؟

أولا: المراكز الاستيطانية ونزع العقار لترسيخ المشروع الاستيطاني بالمنطقة:
عدت المراكز الاستيطانية النواه الأولى لنمو الاستيطان وضمان استمراره لتحويل الجزائر إلى مستعمرة فرنسية فكانت خمسين سنة كافية للسياسية الكولونيالية لإعداد الاجراءات والقوانين لتملك أخصب الأراضي بالمنطقة وتطويع القبائل وحتى تفتيت العائلات الكبرى لتصبح المنطقة الممتدة من منخفض مينا إلى الضفة اليسرى لواد الشلف أنموذجا للفكر الاستيطاني الاستغلالي.

الجدول التالي يمثل أهم المراكز الاستيطانية التي أنشأت ووسعت بالمنطقة ما بين 1857-1900.

المراكز الاستيطانية	تاريخ النشأة	المساحة بالهكتار	التوسيع	المساحة بالهكتار
غليزان	1857	4.000	1857	1.062
			1858	3.051
يلل	1859	1.725	1880	924
عمي موسى	1859	1.050	1879	
زمورة	1864	1.995		
وادرهيو- عين كرمان-	1870	2.652	1877	692
منداس	1871	2.441		
جديوية- سانت ايمي-	1872	2.443	1879	1.166
الحمادنة	1876	837	1892	235
وادي الجمعة- فيري-	1878	1.091	1896	236
المطمر-لي سيلو-	1878	1.091	1894	775

Source :Xavier, Yacono, La Colonisation des plaines du Chéelif , Tome 02 , Alger , 1955 ,p336

وكان يراعى في إنشاء الظروف الأمنية فخلال تأسيس المركز الاستيطاني غليزان وضمانا لسلامة المستوطنين شكلت كنفدرالية فليتا أكبر خطر محقق للوجود الكولونيالي بالمنطقة وعامل تهديد لكل مخطط استعماري-استيطاني باعتبارها حسب الرؤى الكولونيلية الأصل المتجذر للتعصب لنفوذها على القبائل². لهذا نجد الإدارة الكولونيلية لتبديد المخاوف أقامت حصن عسكري بمنداس بدار بن عبد الله بالمناصفة وسط أراضي هذه القبائل تحوي على 1.200 عسكري من المشاة والفرسان مزودة بالأسلحة والمدفعية³. إلى جانب مراعاة الظروف الصحية وتوفير المواصلات والعوامل المساعدة على نمو التجارة وعامل التقارب فيما بينها لدواعي أمنية وإستراتيجية كمشروع المراكز الطرقية (les centres routiers) من المطمر إلى غاية المرجة سيدي عابد مرورا بالحمادنة و جديوية.

الملاحظ أن الادارة الكولونيلية ادعت خلال انشائها لهذه المراكز أن الأراضي تعود ملكيتها إلى البايلك أو الملك العام غير أنه وبالوقوف على الوثائق الأرشيفية اتضح أن أغلب الأراضي تم انتزاعها من الجزائريين بمختلف الصيغ فبموجب القرار الامبرطوري 24-01-1857 تم تأسيس غليزان في إقليم زراعي مساحته 4.000 هك⁴.

تم توسيعه إلى 2.000 هك خارج إقليم غليزان للامتيازات الصغيرة والمتوسطة⁵ اقتطع قُلُوبًا من الحساسنة والمصباحية على الضفة اليمنى لواد مينا و 3.000

هك من الصحاري و 600 هك من أولاد سويد، ولدعت شغل غالبية العرب أقاموا في أراضي إنتفاعية وهم يفتقرون لعقود الملكية⁶.

فخصوبة سهل مينا أسالت ألعاب الادارة الكولونيالية بهدف استقطاب الوافد الجديد الذي قدم طلبات للحصول على امتيازات ما بين 1852 إلى 1855 جلها من مقاطعتي لاغارد (Lagard) ونيم (Nimes) العائلات التي توافدت على سهل مينا بداية من شهر أكتوبر 1857 وقدمت لها تسهيلات العبور المجاني للالتحاق الفوري بأراضيهم المحجوزة لهم التي قدمت لهم مجانا بمعدل 12 هك للفرد الواحد، وفي المقابل تم حصر الأهالي بالخصوص فليتا، بل أن هناك مراسلة مؤرخة بتاريخ 26-08-1857 من طرف قائد دائرة مستغانم إلى الجنيرال مونتنبون (Cozan Montbone) قائد عمالة وهران أنه من بين 76 طلب البعض طالب بأكثر من 12 هك ب 25 إلى 99 هك بهدف توسيع أملاكهم والرغبة في إقامة مشاريع عقارية كفنادق ومصانع وبناء ممرات ومخابز لهذا نقرأ إلحاح العقيد القائد لدائرة مستغانم الى الجنيرال مونتنبون في رسالته على ضرورة المزيد من الحصص الأرضية والعمل على توفيرها⁷. قابلها إبعاد الجزائريين واستنزاف طاقتهم البشرية.

وخلال تأسيس المركز الاستيطاني عمي موسى بموجب المرسوم الإمبرطوري 14-09-1859⁶ على الضفة اليسرى لواد رهيو على مساحة 1.050 هك أُنعت أيضا أن ملكيتها تعود للبايلك غير أنه تم اقتطاع مئات الهكتارات من عرش بني وراغ وقد عوض أصحابها ب 500 هك من سهل الشلف⁸، كما تم اقتطاع أراضي من أولاد علي ب 259 هك في حين عوضت الأسر التي جردت من أراضيها بأراضي الملك العام بلحلاف، وقد جاء انشاء المركز الاستيطاني عمي موسى كما تبين الوثائق شلأقية أنه بسبب تزايد عدد المستوطنين بأورليون-فيل (الشلف) إلى 200 مستوطن وحاجياتهم إلى الأراضي بالخصوص وأن عمي موسى ذات بعد زراعي يساعد على نمو الاستيطان وتطوره وهذا ما نقرأه في مراسلة قائد دائرة مستغانم: "ومع ذلك هؤلاء الكولون لا يمكنهم البقاء أكثر في حالة الشك والانتظار وهو يطالبون بتثبيتهم وأن هؤلاء الأفراد يفكرون في الاستقرار وبإمكانهم البناء، وأشارت مراسلة أخرى أنه يوجد 200 مستوطن ينبغي إعطائهم في أقرب وقت ممكن الأراضي في شكل امتيازات بغرض تثبيتهم على الأرض⁹". ومراعاة لظروف الأمنية تقرر بناء المركز الاستيطاني بالقرب من الحصن العسكري الذي يعود انشاؤه إلى سنة 1843، ومع عملية توسيع المركز سنة 1880 تم إقتطاع

مساحة 805 هكتار من أراضي عرشي أولاد بويكني و أولاد مودجار ودوار أولاد العباس، تم تعويض الجزائريين 276 فرد بمبالغ مالية قدرت بـ 33.173 فرنك و 77 سنتيم¹⁰. تزامن ذلك مع توافد العائلات من مقاطعتي الألزاس واللورين الأمر الذي دفع إلى تهيميش السكان المحليين مما دفعهم إلى التراجع إلى المناطق الجبلية حيث الفقر والبطالة.

في حين تم اقتطاع الأراضي المخصصة للمركز الاستيطاني زمورة الذي أنشأ بموجب المرسوم الإمبراطوري 02 مارس 1864 على حساب عرش الحرارة وأدرجت على أنها أراضي شاغرة وضعت تحت تصرف الحكومة التركية كحق انتفاع وبالتالي اعتبرت أراضي بايلك¹¹. وخلال توسيع المركز الاستيطاني 1871 ومع توافد سكان مقاطعتي الألزاس واللورين تم اقتطاع مساحات غابية من عرش أولاد رافع والقبائل المجاورة تم اكتسابها عن طريق الشراء بالتراضي (Gré à Gré).

لما مركز وادريهيو -Inkermann- الذي نشأ بموجب المرسوم الإمبراطوري 28 جانفي 1870¹² بمنخفض الشلف على واد إريهيو ضمن ما يعرف بالمراكز الطرقية (Centres routiers) على طول السكة الحديدية ضمن التجمعات الاستيطانية ذات البعد الأمني والتجاري، بما يسمح من جعل وادريهيو مركز مستقبلي يربط بين جبال الظهرة والونشريس وخزان للمنتجات الفلاحية بالخصوص الحبوب، خصوصا بعد فتح طريق السكة الحديدية كونه همزة وصل بين الجزائر ووهران.

اقتطعت الأراضي بشق الصيغ منها (التمن البيع، طريقة التبادل، نزع الملكية) شملت أراضي عرشي أولاد خويدم وأولاد العباس اللتان خضعتا لعملية التحديد والتوزيع بموجب القرار المشيخي 1867. وأمام الطلبات المتزايدة للمستوطنين القدماء من أجل توسيع ملكياتهم جاء توسيع مركز وادي ريهيو سنة 1877 منها ما هو عن طريق المصادرة باسم المصلحة العامة وأخرى عن طريق الاحتياطات الأرضية حول منزل القايد سي الجيلالي والمدعو بلحاج الطيب تم عن طرق الشراء¹³.

وخلال عملية التوسيع للمركز سنة 1877 تم اقتطاع الأراضي من دوار عبد القوي وفي 1882 تم اقتطاع الأراضي من عرش أولاد العباس و أولاد خويدم ولدت الإدارة الكولونالية¹⁴ أن ملكيتها تعود لأملاك الدولة، الأمر الذي تطلب تأهيل المركز بالعديد من المنشآت والتي جاءت على حساب الأهلاك العقارية للجزائريين منها القطعة الأرضية المملوكة للمدعو محمد بن يمينة بالقرب من مرجة قرقر، وأشارت التقارير الفرنسية أنه أكثر تعصبا وكرها لفرنسا ويشكل عقبة أمام التوسع الاستيطاني بالمنطقة.

لما فيما يخص المركز الاستيطاني جديوية (Saint-Aimé) فقد انشأ بموجب مرسوم 1873 بمنخفض الشلف على الضفة اليسرى أمام تدفق المهاجرين والطلبات على الأراضي تم اقتطاع جلها بصيغ مختلفة منها أراضي عرش أولاد خويدم وتم الاستحواذ عنها عن طريق نزع الملكية. وقد أشارت مراسلة إلى رفض الأهالي البيع بالتراضي والتعامل الودي مع الإدارة الكولونالية. إلى جانب الأراضي الفيضية بأولاد خويدم على الضفة اليمنى لواد جديوية، ومصادرة أراضي بمساحة 300 هك من عرش عكرمة الشراقة التي يفتقد أصحابها للوثائق التي تثبت ملكياتهم لأرض والمعروفة ببلاد خدام سيدي تزغات وفقا للأمر بتاريخ 01-10-1844، إلى جانب الاستحواذ على جزء من إقليم أولاد العباس شمل أربع دواوير وهي العواونة والقوناق وزومال و العبايدية.

وبتاريخ 32 جانفي 1873 تم اخطار السكان بإشعار نزع الملكية بالنسبة لفرع خدام سيدي تزغات (عكرمة الشراقة) وسلمت لهم التعويضات وتم ايداعها في مدة 10 أيام في صندوق الودائع والأمانات وتقرر أنه على أصحابها ترك الأراضي في أجل أقصاه 03 أيام من تاريخ الإشعار¹⁵. وهذا لم يأت التزايد على طلبات المشاريع الاستيطانية منها مشروع إنشاء السد الخزان والتي كلفت الشركة العامة الجزائرية (S.G.A) بتنفيذه لري سهل جديوية وفتح القنوات لري 600 هك في فصل الشتاء وفي فصل الصيف بـ 100 هك¹⁶. وبناء على قرار الحاكم العام بتاريخ 19 مارس 1880 ومع توافد 30 مستوطن إلى جديوية تقرر توسيع المركز بحيث انتزعت أغلب الأراضي باسم المصلحة العامة من عرش عكرمة الشراقة والدوار أهلي عبد القوي جلها على طول السكة الحديدية بين ارهيو وجديوية¹⁷.

أما فيما يتعلق بالمركز الاستيطاني الحمادنة تم تأسيسه وفقا لبرنامج الاستيطان 1876 بالدوار أهلي الحمادنة على الضفة اليمنى لواد خورارة (Oued Khourara)¹⁸، من خلال نزع الملكية باسم المصلحة العامة، طالت قسم كبير من

عرش عكرمة الشراقة الذي خضع لتطبيقات القرار المشيخي 23-11-1867 جاء تأسيسه حفاظا على الأمن وإنعاشا للاقتصاد ودعما للمراكز الطرقية ومواكبة للمشروع الاستيطاني، وشروع الإدارة الكولونيالية في تثبيت العائلات القادمة من مقاطعتي الألزاس واللورين. وقد تم توسيع المركز سنة 1882 بعد تزايد عدد المستوطنين به وبهدف تثبيت العائلات الجديدة.

لما المركز الاستيطاني واد الجمعة أو فيري (Ferry-Les Salines) تم تأسيسه بتاريخ 14 جويلية 1876 في مواطن قبيلة لمحال الذي خضعت لتطبيقات القرار المشيخي 10-04-1867 شملت قلب الأراضي المقطعة بمختلف الأدوات من الدوار أهلي واد الجمعة، أما فيما يتعلق بنقل ملكية الأراضي المقدرة بـ 1.000 هـ فقد رأت الإدارة الكولونيالية ونظرا لارتفاع تكلفة التعويض النقدي القيام بأشغال تزويد الدوار بالمياه وذلك بنقل مياه المالحه البيضاء بتدفق 30/د توزع كالتالي 20/د على الأهالي وفي المقابل الحصول على الأراضي التي تسمح بتثبيت 12 عائلة أوروبية و 25 أخرى سنة 1876.

وبتاريخ 23 ماي 1876 اجتمعت اللجنة البلدية المختلطة لغليزان وأوفدت رأي جماعة الدوار أهلي بواد الجمعة بمنح مجانا للدولة 1.000 هـ من الأراضي الجماعية بشرط تمويل الادارة الكولونيالية 20/د من المياه بمساحة 1 كلم مع تأسيس خزان سقي¹⁹.

وهنا يتضح مدى الاستغلال الذي تعرض له سكان الدوار أهلي واد الجمعة من أجل التخلي عن أراضيهم لصالح الاستيطان. وأمام رغبة المستوطنون في توسيع ملكياتهم ومستثمراتهم الفلاحية وامتيازاتهم الزراعية والصناعية وأمام تزايد الهجرة الأوروبية في 1879 تم الشروع في توسيع فيري Ferry، واقتطعت قلب الأراضي من الدوار أهلي واد الجمعة بالتعويض النقدي والإقليمي لبعض الأهالي الرافضين لتعويض النقدي بأراضي من أولاد سويد كما شملت أراضي الحرارثة بـ 756 هـ²⁰. وفي سنة 1893 ومن أجل إنشاء 16 امتياز زراعي جديد انتزعت أغلب الأراضي من دوار أولاد رزين ودوار الحرارثة عن طريق التعويض النقدي مع انتزاع أراضي وتعويض أصحابها بأراضي من الملك العام مثل المدعو الحاج شقيقة والمدعو عيسى عابد²¹.

ثانيا: الأساليب الكولونيالية في الاستحواذ على العقار بالمنطقة:

وعليه فإن قلب الأراضي المخصصة لتنفيذ المشروع الاستيطاني اقتطعت بشتى الصيغ والأساليب، ولقد تفننت الإدارة الكولونيالية في ابتكار الحلول للاستحواذ على الملكية من ذلك الحجز والمصادرة باسم المنفعة العامة (L'expropriation pour cause d'utilité public) فلم تسلم منها حتى الأراضي الوقفية والأضرحة والمقابر، ومن ذلك الاستحواذ على 04 هكتارات من الأراضي المحاذية لقبة سيدي رابح لإقامة المركز الاستيطاني المطمر بعرش الحساسنة وقد بررت الإدارة الكولونيالية ذلك رغبتهما في منع الصراع بين أهالي الحساسنة والمعمرين الذي يقصدون المكان باعتباره مرتعا لخزير²².

كل هذا من أجل إنشاء العديد من المستوطنات واستيعاب المزيد من المهاجرين وإقامة المدن وتوسيع محيط الاستيطان وإقامة المنشآت العسكرية والمدنية وتشديد الأحواض المائية والخزانات والسدود، مستغلة في مسألة التعويضات التحقيقات لإسقاط حق الملكية من بينها وجود عقود الملكية وتحديد الورثة وطبيعة العقار والمستفيدين منه وقد تسلب الأرض لانعدام الوريث، كما استغلت قضية الديون والاقتراض التي كان يلجأ فيها الجزائري للمستوطن، وهنا يتضح الدور الخطير الذي لعبته هذه الفئة في تجريد الجزائري من أرضه، مستغلين الظروف المعيشية الصعبة التي كان يمر بها الجزائري من خلال سياسة التفقير. بل أن الإدارة الكولونيالية عملت على توسيع البلديات على حساب أراضي الجزائريين المجاورة لها بالخصوص الكاملة الصلاحيات بل استفادت من الضرائب العربية المفروضة على الجزائريين، الذين انحصرت مهامهم في الأداء الضريبي بل لم تمنح لهم حتى فرص اختيار ممثلهم في المجالس البلدية المنتخبة التي كان أغلبها من الكولون ليصبح الجزائري تحت تصرف ورحمة هذه الفئة الدخيلة. وكثيرا ما كانت المراكز الاستيطانية التابعة للبلديات المختلطة تتحول إلى بلديات كاملة الصلاحيات وذلك في حالة توفرها على الشروط اللازمة كمرافق إدارية للبلدية والعدد الكافي من السكان الأوروبيين بما يسمح بإنشاء مجلس بلدي والمصادر المالية الكافية لتسيير المصالح البلدية الضرورية، وكان التركيز على توفر عنصر الأمن للمستوطنين وهذا ما تؤكد على جلال المداوالت المتعلقة بإنشاء المراكز الاستيطانية وجوب توفر فقرة الأمن (La sécurité)، وفيما بعد 1871 تحولت العديد من المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات وضم إليها العديد من الدواوير في ظل معارضة الكولون لعملية إلحاق هذه الدواوير خوفا من رؤيتهم على رأس البلديات الجديدة وعلى مجالسها، وخلال المدة ما بين 1871-1900

تحولت العديد منها إلى بلديات كاملة الصلاحيات وكان الهدف من ذلك تحقيق الاندماج مع فرنسا الأم.

- الهوامش والاحالات

- ايف لأكوست، اندري نوشي، اندري بريان، الجزائريون بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبول رابح ومنصوري عاشور، د.م.ج، الجزائر 198، ص: 293.

② - ينحدر عرش فليتا من قبائل سويد بن مالك وهم من زغبة الهلالية واسم فليتا مشتق من التفلت أي افلتت تفلتا ويرجع أن هذه القبيلة وعكس بطون سويد الأخرى هي الوحيدة التي حافظت على وحدتها ولم تنفلت إلى الفياقي والقفار وبقيت إلى يومنا مجتمعة وهذا ما يعكس القول الشعبي الدال على صلابة القبيلة فليتا خمس خماس ومما يدل على وحدتها وهذا بالرغم من ابعادها إلى الجنوب الوهراني بعد ثورة المحال لكنها عادت إلى مضاربها واستوطنت منداس ومينا وعند عودتها انقسمت إلى عائلتين هما أولاد العيد وأولاد العمومية.

راجع: عابد، سلطنة، التراتبية الاجتماعية بباليك الغرب وأثرها على مقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847، ص 26.

تشمل العديد من القبائل المتفرعة بدورها إلى العديد من الفروع. ويعتبر القايد مصطفى بن ضيف بفليتا المنحدر من قبيلة الدواير من أشد الأشخاص ولاءا للفرنسيين وهو من قادة مخزن مستغانم. شارك في القضاء على ثورة بومعزة سنة 1847م. والقايد بلحاج جلول بفليتا المنتمي لقبيلة أولاد بلحي العربية عينه الأمير عبد القادر قايد ثاني لفليتا، بعد خرق معاهدة فليتا انضم إلى الفرنسيين وشارك مع مخزن مستغانم في القضاء أيضا على انتفاضة بومعزة. قايد فليتا النورين الحاج وينحدر من عائلة عربية توارثت القيادة، القايد محمد بن خيرة ينحدر أيضا من عائلة توارثت القيادة والقايد محمد بن جيلالي من فليتا ينحدر من عائلة عربية وكان آل الجيلالي مكلفين بحراسة مطامير البايك بفليتا، والقايد ميلود بن صبح قايد الحساسنة ينحدر من عائلة عربية، والقايد الثاني في الحساسنة ولد أحمد بن جلول ينحدر أيضا من عائلة عربية والقايد أحمد بن بخدة من عرش بني درقن والقايد الثاني للعرش ذاته عبد القادر بلعويديات ينحدر من عائلة عربية مرابطية والمدعو الزير قايد الحرارثة ينحدر من عائلة عربية.

راجع: عابد، سلطنة، نفس المرجع، ص: 152.

- 2A.N.O.M, 1L 158-16 , Relizane ,03.11.1856.

- 3Ibid, 1L158-169 , 03-11-1856.

- 4Ibid , 1L158-169, 24-01-1857 .

- 5Ibid.

- 6Ibid

- 7A.N.O.M, Ibid, Affaires civiles au sujet de Relizane, Mostaganem, 26-08-1857, N° :1724.

- 8A.N.O.M, 2M16, Ammi Moussa, 14-09-1859.

- 9Ibid, 24-02-1858.
- 10Ibid , Ammi Moussa, Paris 16 mai 1856.
- 11Ibid, 25-02-1880.
- 12A.N.O.M, 2M233, Zamorah, 02-03-1864.
- 13A.N.O.M, 2M207, Inkermann, 28-01-1870.
- 14A.N.O.M, 2M82, Inkermann, Le rapport des terres expropriées d'Inkermann, 08-06-1878.
- 15A.N.O.M, St-Aimé, 1M21, 09-12-1871, N°:5438.
- 16A.N.O.M, 2M217, 06-11-1872.
- 17Ibid, 18-07-1869.
- 18A.N.O.M, St-Aimé, 2M158, 14-12-1878.
- 19A.N.O.M, 21L29-35, Arrêté de la création du centre de Hamedna.
- 20-ليلي ، بلقاسم، منطقة غليزان وتطور الاستعمار الاستيطاني بها فيما بين 1900-1850، دار القنس العربي، 2016، ص:172.
- 21A.N.O.M, Ferry , 22L40-47 , état statistique, Mostaganem, 27-036-1883.
- 22Ibid, Correspondant de géomètre chef au préfet d'Oran, 30-09-1893 , N° :6880.
- 23A.C.M, Relizane ; 19-12-1878, N° :1461